

1281

من وزير المالية
إلى

الموضوع: حول النظام الجبائي للمنح الممنوحة لأعوان البنك

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 11 جوان 2015

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والذي طلبتم بمقتضاه معرفة النظام الجبائي المطبق على المنح السنوية الممنوحة لأعوان بنك والتي تضبط على أساس النتيجة المحاسبية المحققة، يشرفني إعلامكم أنه طبقاً لأحكام الفصلين 25 و 26 من مجلة الضريبة على الدخل والضريبة على الشركات تعتبر المرتبات والأجور والمكافآت والمنح بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية عنصراً من عناصر الدخل الذي يتكوّن منه أساس الضريبة على الدخل. ويتعيّن على كلّ مؤجّر القيام بالخصم من المورد بعنوان هذه المرتبات والأجور والمنح بما في ذلك قيمة الامتيازات العينية.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة بمكتوبكم، تخضع المنح الإضافية الممنوحة لأعوان البنك على أساس النتيجة المحاسبية المحققة، للضريبة على الدخل وللخصم من المورد بهذا العنوان. ويساوي الخصم من المورد على هذه المنح الإضافية الفارق بين الضريبة السنوية المستوجبة على الدخل الجملي السنوي تضاف إليه المنحة الإضافية والضريبة السنوية المضبوطة دون اعتبار هذه المنح.

غير أن المنح المذكورة لا تخضع للضريبة على الدخل ولا للخصم من المورد بهذا العنوان إذا تم دفعها من أرباح خضعت للضريبة على الشركات.

وتقبّلوا، سيّدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء: حسيبة جراد للملك